



**برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني
الأستاذ فؤاد السنيورة**

المؤتمر الدولي حول

”القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف”

(23-25 مارس 2009، بيروت، الجمهورية اللبنانية)

ملخص الأوراق

بدعم من:



المنظمة العربية للتنمية الإدارية



المعهد المالي – معهد باسل فليحان
المالي والاقتصادي



إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون
الاجتماعية العرب



البنك الإسلامي للتنمية

ورقة رئيسية حول "الدولة مقابل السوق: ثنائية مزيفة"

عاطف قُبرصي

1. تشمل هذه الورقة على ستة أجزاء: مقدمة (ص 2-4)؛ والمنظور النظري (ص 4-10)؛ ودور الدولة في المعجزة الآسيوية (ص 11-18)؛ ودور الدولة في الأزمة المالية الآسيوية (ص 18-23)؛ ودور الدولة في الأزمة الراهنة (ص 23-32)؛ واستنتاجات (ص 33-34).
2. أوضحت الورقة في مقدمتها أن الفكر الاقتصادي عبر التاريخ قد ظل يتأرجح بين قطبين فيما يتعلق بدور الدولة في الاقتصاد: قُطب يقول بأهمية هيمنة الدولة وآخر يقول بأهمية هيمنة آية السوق. ولاحظت في هذا الخصوص أن الفكر الاقتصادي عادةً ما يعتمد في تطوره على التجارب التاريخية وأن ثلاث من هذه التجارب حديثة العهد ذات صلة وثيقة بالتحديات التنموية التي تواجه الدولة النامية، ومن بينها الدول العربية، خصوصاً فيما يتعلق بصياغة السياسات والاستراتيجيات التنموية.
3. وهدفت الورقة إلى استعراض الأسس النظرية للجدل الدائر حول دور الدول مقابل دور الأسواق، وإلى تمعن دروس التجارب التاريخية الحديثة في هذا المجال توطئة للتوصل إلى موقف متوازن فيما يتعلق بالأدوار القطاعية الملائمة.
4. في استعراضها للأسس النظرية للجدل الدائر حول دور الدولة في الاقتصاد انطلقت الورقة من التذكير بأهم الافتراضات النظرية التي يعتمد عليها النموذج النيوكلاسيكي للاقتصاديات التنافسية، ومن ثم أهم مقولات الفكر الاقتصادي الليبرالي فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد وتعظيم الرفاه المجتمعي. وأوضحت الورقة أن مجموعة الافتراضات الأساسية لهذا البناء النظري قد تعرضت لنقد نظري مركز ونافذ خلص إلى صعوبة، وربما خلل، الركوز إلى مثل هذا النموذج كمرشد للأحوال الاقتصادية المعاشة على أرض الواقع، خصوصاً واقع الدول النامية.
5. أوضحت الورقة أن هنالك اتفاق عام في الأدبيات بأن الدولة الآسيوية قد لعبت دوراً محورياً في تحقيق المعجزة الاقتصادية الآسيوية خلال الفترة 1960 - 1997 والتي تمثلت في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والتنمية وذلك من خلال تحكمها في آية السوق، وعلى الرغم من اختلاف الدول الآسيوية في عدد كبير من الخصائص. وأوضحت الورقة أن أهم مكونات هذا النجاح، وهي مكونات معضدة

6. وتناولت الورقة بالنقاش مختلف الآراء التي تصدت لشرح الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأزمة المالية الآسيوية عام 1997، وخلصت إلى أن الدرس المستفاد من هذه التجربة التاريخية يتمثل في عدم "معقولية تصور اقتصاد عالمي يعتمد على تدفقات دولية غير محدودة من رأس المال"، وأنه ينبغي الالتفات إلى أهمية الحدود التي تفرضها الهياكل المؤسسية المحلية على برامج التحرير الاقتصادي. ولاحظت الورقة من المتابعة الزمنية لما جرى قبيل اندلاع الأزمة المالية الآسيوية في عدد من الدول المعنية الاتجاه الذي تبلور نحو إضعاف مقدرة الدولة في إدارة الاقتصاد، خصوصاً تحت الضغوط الدولية (مثل ما حدث في كوريا الجنوبية).

7. تذكر الورقة بأن الأزمات المالية خاصة ملازمة للنظام الرأسمالي وتسرّد العديد من هذه الأزمات حديثة العهد منذ عام 1980، إلا أنها تُسارع لتُلاحظ أن الأزمة المالية الحالية تختلف عن سابقتها. وتعرض الورقة الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأزمة وانتشارها من القطاع التمويلي للقطاع الحقيقي واندياحها لمعظم دول العالم. وتوضح الورقة أن الحكومة، في مختلف الدول، هي الوحيدة المؤهلة لتحريك الاقتصاد في مثل حالات الركود الاقتصادي الذي ترتب على الأزمة المالية الحالية. ويتطلب التعامل مع مثل هذه الحالات، أن تقوم الدولة بزيادة إنفاقها بطريقة سريعة وبمستويات كبيرة وبطريقة مباشرة وليس عن طريق خفض الضرائب.

8. وتخلص الورقة إلى أنه "طالما ظلّت الدول النامية تعاني من تخلف الأسواق، أو عدم وجودها، ومن المعلومات الناقصة، ومن أسواق رأس المال غير التنافسية، ومن صغر حجم الوحدات الإنتاجية وعدم ترابطها واتساقها، وطالما أن عملية التنمية تتطلب امتلاك ناصية القانة الجديدة والمعلومات الحديثة، وتطوير أجهزة حكومية تعتمد على الكفاءة، وتوفير التدريب والائتمان ودعم أسعار السلع والمدخلات الإنتاجية، فإنه ليس من الممكن استبعاد آليات السوق ولكنه ليس من الممكن الاعتماد عليها حصرياً لتحفيز وتحقيق التنمية. وفي إطار التنمية سيظل هنالك دور محوري للدولة".

ورقة حول "بيئة القطاع الخاص : النظرية والواقع"

أحمد الكواز

1 . تشمل هذه الورقة على أربعة أقسام على النحو التالي: مقدمة (ص 2-3)، ومدخل نظري (ص 4 - 13) يتضمن القطاع الخاص: التعريف والشروط المثلى (ص 4-7)، ودور القطاع الخاص والدولة والتنمية الاقتصادية: مسح ملخص للأدبيات (ص 8-13)، وبيئة الأعمال والتجربة العربية في تحويل الملكية للقطاع الخاص (ص 13-33) تشمل على بيئة الأعمال العربية (ص 13-16)، ومؤشرات بيئة الأعمال للبنك الدولي: تقويم (ص 16-18)، والتجربة العربية في نقل الملكية للقطاع الخاص (ص 18-27)، و سياسة تحويل الملكية للقطاع الخاص والفقير (ص 27-29)، ومزاومة الاستثمار العام للاستثمار الخاص (ص 30-31)، و تحويل ملكية الخدمات الاجتماعية للقطاع الخاص: التعليم والصحة (ص 31 - 33)، وأخيراً استنتاجات لأغراض السياسة (ص 33 - 35).

2 . عند استعراضها للإطار النظري ركزت الورقة على أن هناك شروط لا بد من توفرها لضمان المنافسة التي يعمل في ظلها القطاع الخاص، والعام أيضاً، وحاولت أن تختبر عدداً من هذه الشروط بالإشارة للواقع العربي مقارنة بدول مرجعية. كما أشارت ضمن هذا الإطار إلى أن إشكالية ملكية الأصول تعود لأسباب أيديولوجية وليست اقتصادية أساساً، وأن المهم هو الكفاءة وليس الملكية. كما تطرقت إلى تجارب دول أوروبا الشرقية في التحول نحو الملكية الخاصة، وكذلك حدود تدخل الدولة في ظل تآكل أهم أدوات السياسات الاقتصادية لاسيما الضرائب. كما أشارت إلى مفهوم مصداقية السياسة الاقتصادية ودوره في ظل تحويل الملكية لصالح القطاع الخاص.

3 . وعند إشارة الورقة للجوانب التطبيقية اهتمت بمدى تحسن سلوك المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بشكل مباشر برفاه المستهلك مثل معدلات التضخم، والبطالة، بالإضافة إلى سلوك المتغيرات المرتبطة بشكل غير مباشر مثل عجز الموازنة، وزيادة مساهمة الاستثمار الخاص وإجمالي الاستثمار، ومدى تحسن أو تدهور تنوع وتركز الصادرات بعد جهود تحويل الملكية للقطاع الخاص، وفي ظل تزايد إقراض هذا القطاع مصرفياً، وإجمالياً. بعد ذلك تطرقت الورقة إلى علاقة سياسة التحول للقطاع الخاص بالفقير، اعتماداً على متغير الرقم القياسي للتنمية البشرية وبعد إشارات لواقع الفقر حسب الأقاليم العربية وذلك بالاعتماد على تحليل سلاسل زمنية مقطعية. وتطرقت أيضاً لظاهرة مزاومة المشروعات العامة للخاص واختبار هذه المقولة اعتماداً على بيانات جمهورية مصر العربية فقط لندرة البيانات الخاصة بالاستثمار الخاص في بلدان الوطن العربي الأخرى).

4. كما تضمنت الورقة تحليلاً لواقع بيئة عمل القطاع الخاص، بالاعتماد على مؤشرات البنك الدولي لآخر عام 2008، محاولةً تصنيف نتائج هذه المؤشرات إلى ثلاث فئات تعكس مستوى الأداء: مرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة. بعد ذلك حاولت الورقة عرض عدد من الانتقادات الموجهة لهذه المؤشرات بهدف التعرف على حدود استخدامها. وأخيراً عرضت الورقة مجموعة من الاستنتاجات لأغراض السياسة بالإضافة إلى تطرقها لتحويل ملكية خدمات الصحة والتعليم لصالح القطاع الخاص، والمحاذير المرتبطة ضد المغالاة في هذا الاتجاه. ولعل الاستنتاج الرئيسي هو أن الاهتمام بمدى توفر شروط عمل أي سياسة، لاسيما سياسة تحويل الملكية للقطاع الخاص، هو أمر ضروري وجوهري. كما أن دور الدولة (الرشد والتنموي) هو شرط رئيسي آخر لنجاح أي توجه اقتصادي إصلاحي. وأن ربط الكفاءة بنمط الملكية هو ربط غير دقيق.

ورقة حول " دور القطاع الخاص والنمو التضميني في اقتصاد بازغ: وجهين للسنياريو الهندي" مانوج كومار أجاروال

1. تشمل هذه الورقة على ثمانية أجزاء: مقدمة (ص 2-4)؛ والنمو الاقتصادي والخصخصة في الهند (ص 4-8)؛ ونشوء القطاع الخاص في الاقتصاد الهندي (ص 8-12)؛ والقطاع الزراعي (ص 13-14)؛ والقطاع الخاص والادخار (ص 14-20)؛ والإصلاح المالي (ص 20-21)؛ والتفاوت الإقليمي (ص 22)؛ وملاحظات ختامية (ص 22-24).

2. وبعد استعراض تطور الأفكار حول تعظيم دور القطاع الخاص في مختلف أقاليم العالم، ودور الخصخصة في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، توضح الورقة أن جهدها ينصب في توضيح الآثار الإيجابية للخصخصة في الاقتصاد الهندي من خلال متابعة تفاصيل مسارات عملية الخصخصة التي نفذت.

3. وتناقش الورقة في قسمها الثاني نمط النمو الاقتصادي في الاقتصاد الهندي وتلاحظ ما يلي:

(أ) أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار 1999 - 2000) قد اتسم بالتذبذب والتدني خلال الفترة 1947 - 1981 بينما نزع نحو الاستقرار النسبي والارتفاع خلال الفترة 1982 - 2006، الأمر الذي انعكس على الإنجاز الاقتصادي منظوراً إليه من جانب الدخل الحقيقي للفرد. وتؤكد هذه النتيجة بالنظر إلى معدلات النمو الاقتصادي التي تحققت خلال الخطط الخمسية التي نفذت.

(ب) خلال الفترة منذ عام 1950 وحتى عام 2007 شهد الاقتصاد الهندي تحولات هيكلية يُعتدّ بها حيث انخفض نصيب قطاع الزراعة من حوالي 52% من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 17%؛ وارتفع نصيب قطاع الخدمات من حوالي 36% إلى حوالي 62.5%؛ وارتفع نصيب قطاع الصناعة من حوالي 12% إلى حوالي 20.5% .

(ت) هنالك شواهد توضح أن الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج في قطاع الصناعة قد ارتفعت خلال التسعينات مقارنةً بحقبة الثمانينات .

4. في إطار هذه التطورات الاقتصادية الهيكلية تناولت الورقة في قسمها الثالث تقاطيع تطور دور القطاع الخاص حيث لاحظت الورقة أن نصيب القطاع العام في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي قد سجل اتجاهًا للارتفاع من حوالي 8% عام 1960 إلى أعلى قيمة له بلغت حوالي 26% عام 1998 بدأ بعدها بالانخفاض حتى بلغ حوالي 24% عام 2004، الأمر الذي يعني أن نصيب القطاع الخاص قد بلغ حوالي 76% من الناتج المحلي الإجمالي .

5. وتورد النافذة (A) في الورقة تفاصيل طبيعة الخطوات التي كان لها وقع على دور الخاص، وأثر هذه الخطوات على الخصخصة، خلال الفترة 1947 – 2008. وقد اشتملت هذه الخطوات، ضمن ما اشتملت عليه، "تطور رأس المال المجتمعي، والبنية التحتية؛ وإنشاء الصناعات الأساسية الثقيلة؛ وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وفيما يتعلق بخطوة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ناقشت الورقة في قسمها الرابع اتجاهات إنتاج الغذاء مقارنةً بما هو مخطط ملاحظة في ذلك وجود فجوة بلغت حوالي 10% بينهما مما قد يؤثر على النمو الاقتصادي، ومن ثم دور القطاع الخاص، من جراء الضغوط التضخمية التي ربما تولد عن مثل هذه الفجوات .

6. وتنقل الورقة في قسمها الخامس لملاحظة أن أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي الذي حققته الهند في السنوات القليلة الماضية قد كان معدّل الادخار المحلي (بمعنى الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). هذا وقد أشارت الورقة في هذا الصدد إلى ما يلي :

(أ) ارتفع معدّل الادخار من حوالي 9% عام 1950 إلى حوالي 35% عام 2006 .

(ب) ارتفع معدّل الادخار بواسطة القطاع الخاص من حوالي 6% عام 1950 إلى حوالي 31.6% عام 2006 : حيث ارتفع معدّل الادخار لقطاع الأسر من حوالي 5% إلى حوالي 24% بينما ارتفع معدّل الادخار لقطاع الشركات من حوالي واحد في المائة إلى حوالي 8% .

وتعزى الورقة هذا الدور المتعاظم للقطاع الخاص إلى عدد من العوامل منها اتساع رقعة النشاط الاقتصادي المتاحة للقطاع ، وتزايد الدور الذي أنيط بالقطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات المخططة. ومن بعد ، تلاحظ الورقة أيضاً (القسم السادس) نزوع الدولة نحو ترشيد التزاماتها تحت الموازنة العامة بهدف الإقلال من العجز الأمر الذي حفز دور القطاع الخاص، كما تلاحظ أن الولايات التي حققت معدلات استثمار مرتفعة اتجهت نحو التعاون مع القطاع الخاص على المستوى الإقليمي (القسم السابع).

7. في قسمها الأخير تلاحظ الورقة أن فعالية القطاع الخاص نتأتى من خلال تفاعل أربعة مكونات تعضد بعضها البعض هي مؤسسات الحكم (خصوصاً الديمقراطية) ، ورأس المال الاجتماعي، والإصلاح الاقتصادي ، ورأس المال العيني. ويبدو أن الهند في مسيرتها التنموية منذ عام 1947 قد استطاعت ، بطريقة تدريجية ومستمرة، من تقوية الروابط بين هذه المكونات مما مكن القطاع الخاص من أن يكتسب كفاءة متزايدة مع الزمن خصوصاً فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الحديثة وأن التعاون بين القطاع العام، ممثلاً في الحكومة، والقطاع الخاص يشهد تطوراً ملحوظاً مع الزمن.

ورقة رئيسية حول "من النشاطات الخيرية للشراكات الاستراتيجية: إمكانات نماذج الأعمال التجارية وغير الإقصائية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"

دجوردجيجا بز بيتكوسكي و مايكل جارنيس و سيسيليا برادي

1. تشمل هذه الورقة على ستة أجزاء: مقدمة (ص 2-3)؛ وتقارب نماذج أداء الأعمال (ص 3-9)؛ ودور الشركات في توفير مسار مستقبلي واعد في الاقتصاد الدولي المعاصر (ص 10-13)، والطرق الجديدة للشراكات في معالجة القضايا الاجتماعية وقضايا الإنصاف (ص 14-20)، ودور الشراكات في دعم النمو الاقتصادي (ص 20-25)، والطريق إلى الأمام (ص 25-27).

2. هدفت الورقة إلى استكشاف الفكرة القائلة بأن الشراكات في مجال أداء الأعمال التي تتصف بعدم الإقصائية وبالقابلية للاستمرار من شأنها مقابلة الاحتياجات التنموية المتعددة في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يمكنها المساهمة في تعريف جديد لدور أكثر دينامية للقطاع الخاص في الإقليم. وتتمحور الفكرة أعلاه حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

3. تلاحظ الورقة أن عوامل أداء الأعمال من جانب، وعوامل التنمية الاقتصادية من جانب ثاني، قد أخذت في التقارب خلال السنوات القليلة الماضية والتي شهدت العديد من المبادرات التي تنطوي على انخراط القطاع الخاص في نشاطات تهدف إلى العناية بمستويات معيشة الناس وبمعالجة ظاهرة الفقر. وعلى الرغم من اختلاف هذه المبادرات في عدد كبير من النواحي إلا أنها تتشابه في خاصية أساسية هي تعديل نموذج أداء الأعمال من تعظيم الربح للشركات إلى خلق قيمة إضافية للجميع.

4. في إطار هذه المبادرات تستعرض الورقة ثلاثة توجهات جديدة تشتمل على المسؤولية الاجتماعية للشركات، والنشاطات الخيرية للشركات، وتطوير مجالات الأعمال كقاعدة لهرم يستوعب الفقراء كمنتجين وموزعين ومستهلكين، وبعد شرح وتوضيح نشأة هذه التوجهات، خصوصاً في الدول المتقدمة والمجتمعات الغربية، لاحظت الورقة ضعف هذه التوجهات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خصوصاً في ظل ضعف هياكل، ونشاط، مؤسسات المجتمع المدني (كمنظمات حماية المستهلك، وحماية البيئة، وحقوق العمال، والحقوق الديمقراطية). كذلك لاحظت الورقة أن وجود النشاطات الخيرية للشركات في الإقليم يستند أساساً على الوازع الديني (كالالتزام نحو إخراج الزكاة وتوزيعها على مصارفها الشرعية وما يترتب على ذلك من حوافز لعلم المزيد من وجهة نظر الإنفاق الخيري).

5. في ظل الأزمة المالية الدولية التي تجتاح العالم وما ترتب عليها من انخفاض حاد في أسعار البترول، وفي ظل حساسية عملية النمو الاقتصادي في الإقليم لمثل هذا الانخفاض في أسعار الطاقة، وفي ظل توقعات أن تعجز الحكومات في خلق وظائف جديدة خصوصاً للشباب، يمكن للتعاون بين القطاعين الخاص والعام أن يفتح الباب لشراكة متعددة الأطراف تتمركز حول المسؤولية الاجتماعية للشركات من شأنها المساعدة في مقابلة تحديات الأزمة. وأوردت الورقة عدداً من الأسباب تُفيد باستعداد القطاع الخاص للتعاون رغم تداعيات الأزمة المالية.

6. في قسمها الرابع لاحظت الورقة أنه على الرغم من أن النشاطات الخيرية للشركات تهيمن على مبادرات القطاع الخاص في الإقليم إلا أن النماذج الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن توفر منظوراً جديداً للتعامل مع القضايا الاجتماعية وقضايا الإنصاف. وترشح مجالات توسيع فرص الشباب من الذكور والإناث، وتوسيع الفرص الاجتماعية للمرأة، وتوفير وتحسين ورفع كفاءة الوصول إلى التقنيات، نفسها كمفاتيح لمثل هذا التفاعل.

7. كذلك الحال تناول الورقة في قسمها الخامس كيفية دعم الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لعملية النمو الاقتصادي وهي كيفية تعتمد على التركيز على قضايا التنافسية، وبناء المهارات لسوق العمل، والارتقاء بكفاءة الصناعات القائمة وسلاسل القيمة، وبناء مقدرات مؤسسات الأعمال الصغيرة، وتدريب المبادرين ورجال الأعمال، وتسهيل الحصول على التمويل ومختلف أدواته.

8. تلخص الورقة إلى ملاحظة أن المقاربات التي تستند على مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات ومفهوم شراكة القطاع الخاص مع القطاع العام لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها بدائل للمقاربات التقليدية لنمو وتطور القطاع الخاص ، وإنما هي مقاربات مكملة، وأن أجندة إصلاح البيئة المواتية لأداء الأعمال تظل على قائمة الأولويات للدول الراغبة في الولوج إلى السوق العالمي التنافسي، وأن دول إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا ينبغي أن تتخلف عن مثل هذا الركب .

ورقة حول "النمو غير المنتظم :

اختبار إسهام القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر 1960-2000"

محمد سلطان أبو علي

1. اشتملت هذه الورقة على خمسة أقسام على النحو التالي : مقدمة (ص 2-4)؛ واستعراض للأدبيات الاقتصادية حول القطاع الخاص في التنمية (ص 4-6)؛ والمنهجية والبيانات (ص 6-8) ؛ والناتج والتحليل (ص 8-17)؛ وخاتمة (ص 17) .

2. تلاحظ الورقة أن الفكر الاقتصادي في الوقت الحاضر يؤيد قيام القطاع الخاص بالدور الرئيسي في التنمية الاقتصادية، وذلك بعد أن انحاز الرأي تجاه القطاع الخاص في الربع الثالث من القرن العشرين . ومن ثم يصبح الفرض الذي يجب اختبارها هو: ما طبيعة العلاقة بين دور القطاع الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة 1960 - 2000؟ والتجربة المصرية صالحة لاختبار هذا الفرض نظراً لطول الفترة الزمنية وإتباع المنهجين في التنمية الاقتصادية.

3. من الناحية المنهجية قُسمت الفترة الكلية إلى فترتين فرعيتين، تمتد الأولى من 1960 إلى 1973 والتي تميزت بهيمنة القطاع العام والثانية من 1974 إلى 2000 التي زاد فيها دور القطاع الخاص . واستخدمت الورقة بداية طريقة اختبار الفرق بين متوسطات أهم المتغيرات الرئيسية بين الفترتين والتي اشتملت على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معتمد ، ومتغيرات مفسرة تضم كل من مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الاستثمار ، ومعدل التضخم، وكل من الصادرات والإنفاق الحكومي والائتمان للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

4. خلصت الورقة إلى أنه لا يوجد اختلاف معنوي إحصائياً في متوسط معدّل النمو السنوي بين فترة هيمنة القطاع العام وفترة تزايد دور القطاع الخاص. من جانب آخر توصلت الورقة إلى أن الاختلاف في متوسط الفترتين للمتغيرات المفسرة قد كان معنوياً على مستوى معنوية 1% فيما عدا ذلك لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الذي كانت معنويته على مستوى 10% .

5. بالإضافة إلى الطريقة أعلاه قامت الورقة بتقدير العلاقة بين معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة وذلك بعد اختبار السلاسل الزمنية للسكون الإحصائي لكل متغير. هذا وقد تم تقدير 34 نموذج انحدار باستخدام توافيق مختلفة من المتغيرات المفسرة تم استعراض خمسة منها في متن الورقة وأدرجت النتائج الأخرى كملحق.

6. لاحظت الورقة أن أعلى معامل تحديد قد بلغ حوالي 46% مما يعني أن حوالي 54% من التفاوت في معدّل النمو في حالة مصر يُفسّر بمتغيرات أخرى غير ظاهرة في مجموعة العوامل الاقتصادية التي عادة ما يتم استخدامها. من جانب آخر، توصلت الورقة إلى ضعف تفسير معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وإلى عدم أهمية مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار مقارنة بمعدّل الاستثمار الكلي.

7. وخلصت الورقة، بعد استخدام الطريقتين، إلى صعوبة قبول فرضية أن زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة معدّل النمو الاقتصادي في حالة مصر .

ورقة حول "معدّل الاستثمار الخاص بالجزائر: دراسة تطبيقية"

شيبى عبد الرحيم و شكوري سيد محمد

1. تشمل هذه الورقة على ستة أجزاء: مقدمة (ص 2-3)؛ وتطور القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري (ص 4-12)؛ ومحددات معدّل الاستثمار: ملاحظات منهجية (ص 12-17)؛ والنتائج التطبيقية (ص 17-24)؛ وخاتمة (ص 24-25).

2. تسعى الورقة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال تفصيّل تطور الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص الجزائري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي يشهدها البلد، ومحاولة معرفة المتغيرات الاقتصادية الكلية التي من خلالها يتحدد حجم استثمار القطاع الخاص.

3. أوضحت الورقة أنه في سنوات السبعينات والثمانينات ، أسند للقطاع الخاص دور تكميلي لذلك الذي يلعبه للقطاع العام من خلال مستويات استثمار محدودة ، إلا أن الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 أدت إلى إعادة النظر في دور هذا القطاع. في هذا الصدد مثلت الخوصصة أهم مسارات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر . هذا ورصدت الورقة أهم القوانين والإجراءات التنظيمية التي صدرت حول عمل القطاع الخاص كما رصدت تطور القطاع الخاص من خلال عدد من المؤشرات الاقتصادية.

4. لدراسة محددات استثمار القطاع الخاص تم تقدير علاقة بين معدل الاستثمار الخاص (بمعنى نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي) ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية اشتملت على معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدّل الفائدة، ومؤشر معدّل التضخم (عام 2000 كسنة ارتكاز)، ومعدّل الاستثمار الحكومي، والقروض الممنوحة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر سعر الصرف الحقيقي مع الدولار الأمريكي (عام 2000 كسنة ارتكازية)، ومجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. هذا وقد قدرت العلاقة المعنية للفترة 1970 - 2006 .

5. من الناحية الفنية أوضحت الورقة أن السلاسل الزمنية لكل المتغيرات التي استخدمت في الدراسة تتميز بالاستقرار الإحصائي للفرق الأول بين المستويات، كما أوضحت أن هنالك علاقة للتكامل المتزامن بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدّل الاستثمار الخاص ومحدّاته .

6. على أساس الاختبارات أعلاه تم تقدير علاقة خطية لمعدّل الاستثمار الخاص والتي أوضحت أن جميع المتغيرات المفسرة تؤثر إيجاباً على المعدّل فيما عدا كل من سعر الفائدة ومعدل الاستثمار العام وسعر الصرف الحقيقي للدولار التي تؤثر سلباً على معدّل الاستثمار الخاص. كذلك الحال تم تقدير نموذج لتصحيح الخطأ أوضحت نتائجه أن سلوك معدّل الاستثمار الخاص قد يستغرق حوالي ست سنوات ونصف ليصل إلى الوضع التوازني طويل الأجل عند حدوث أي صدمة في الاقتصاد .

ورقة حول "ديناميكية القطاع الخاص الصناعي في توفير فرص العمل: حالة مصر"

طارق نوير

1. اشتملت هذه الورقة على خمسة أقسام على النحو التالي : مقدمة (ص 2-3)؛ وتطور الأداء الكلي للقطاع الخاص الصناعي (3-7)؛ ودور القطاع الخاص الصناعي في توفير فرص العمل في الاقتصاد المصري (ص 7-18) ؛ ومحددات التشغيل في القطاع الخاص الصناعي: تحليل قياسي (ص 18-22) ؛ ومضامين السياسة (ص 22-24).
2. هدفت الورقة إلى تحليل دور القطاع الخاص الصناعي المصري في توفير العمل للفترة من عام 1982/1981 حتى عام 2006/2005، من خلال توظيف منهجية التحليل الإحصائي المقارن. وذلك للفترة من عام 1982/1981 إلى عام 1991/1990 مع الفترة من عام 1992/1991 إلى عام 2006/2005، للوقوف على تطور مؤشرات الناتج والاستثمار والعمالة في القطاع الخاص الصناعي، وفحص درجات الكثافة الرأسمالية المصاحبة للفن الإنتاجي المستخدم ، ومرونة التوظيف. هذا إلى جانب استخدام منهجية قياسية لتقدير محددات التشغيل في القطاع الخاص الصناعي.
3. أظهرت الورقة إلى انه على الرغم من أن معدلات نمو الناتج والعمالة في القطاع الخاص الصناعي جاءت - في المتوسط - مرتفعة نسبيا خلال الفترة الكلية للدراسة. إلا انه قد حدث انخفاض لهما خلال الفترة من عام 1992/1991 إلى عام 2006/2005 ، مقارنة بالفترة من عام 1982/1981 إلى عام 1991/1990. الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى الاعتماد المتزايد لهذا القطاع على تعميق وتراكم رأس المال مقارنة باعتماده المحدود على عنصر العمل. فقد ارتفع معامل رأس المال إلى العمل خلال الفترة محل الدراسة. وقد تجاوز معدل نموه كل من معدل نمو الناتج والعمالة.
4. توصلت الورقة إلى أن الصناعات الأكثر كثافة عمالية والتي تساهم بنسبة ملموسة في التشغيل ، لا تحصل إلا على نسب قليلة من الاستثمارات الخاصة الصناعية ومن تساهم بنسبة محدودة في إجمالي الناتج الصناعي ، والعكس بالنسبة للصناعات التي تتمتع بدرجات كثافة رأسمالية مرتفعة نسبيا ، فإنها تحصل على نسب أكبر من الاستثمارات الخاصة الصناعية ، وتساهم بنسبة أكبر في إجمالي الناتج الصناعي. ومعنى آخر يبدو أن فرص العمل التي تولدت في القطاع الخاص الصناعي قد جاءت من خلال ضخ استثمارات ملموسة في أنشطة كثيفة راس المال. بما يشير إلى أن سياسة الاستثمار لم تلعب دورا في توجيه الموارد النادرة إلى الأنشطة كثيفة العمل.

5. أظهر التحليل القياسي لمحددات التشغيل في القطاع الخاص الصناعي ، أن متغير الناتج الخاص الصناعي يؤثر على التشغيل في كل من الأجل الطويل والأجل القصير ، بينما أن كل من السعر النسبي لعنصر العمل ، وحالة النشاط الاقتصادي ، يؤثران على التشغيل في الأجل القصير فقط .

6. من زاوية مضامين السياسة، ومع التسليم بأن القطاع الخاص الصناعي لن يضطلع وحده بمهمة امتصاص الزيادة في قوة العمل الجديدة ، يعتقد بأنه لو كان الفن الإنتاجي المستخدم في هذا القطاع فناً إنتاجياً أقل كثافة رأسمالية من ذلك السائد ، لساهم ذلك كثيراً في زيادة نسبة العاملين بهذا القطاع. هذا بالإضافة إلى تحفيز زيادة الناتج لقطاع الصناعة الخاص وما يتطلبه هذا من توجيه معدلات متزايدة من الاستثمارات. والعمل على تخفيض السعر النسبي لعنصر العمل لاختيار فنون إنتاجية تميل نحو الكثافة العمالية بشكل أكبر مما هو متحقق حالياً ، بما يسهم بإيجابية في زيادة مستوى التشغيل في القطاع الخاص الصناعي ، وذلك من خلال خفض التكلفة " الفعلية " لعنصر العمل من خلال سرعة البت والحسم في النزاعات العمالية ، وتحقيق مرونة أكبر - خفض درجة الجمود - لأسواق العمل ، وبحيث تكون قوانين العمل صديقة للاستثمار .

7. وخلصت الورقة إلى أنه يجب إعادة النظر في السياسة الصناعية ، بحيث تأخذ في الاعتبار زيادة محتوى العمالة في النمو الصناعي، وإحداث توزيع متوازن للاستثمار الخاص الصناعي يراعي تحقيق أهداف النمو والتشغيل الصناعيين، من خلال إيلاء أهمية قصوى للصناعات التي تحقق مساهمات كبيرة في كل من العاملة والناتج معاً .

ورقة حول "التجربة التنموية التونسية من سياسات الدولة إلى استراتيجيات الفردنة" **زهير بن جنات**

1. اشتملت هذه الورقة على أربعة أقسام على النحو التالي : مقدمة (ص 2-3)؛ ودولنة التنمية أو الدولة كفاعل أساسي (ص 3-12)؛ والاستراتيجية التنموية الجديدة بين برامج الخصخصة واستراتيجيات الفردنة (ص 13-26) ؛ وخاتمة (26-27) .

2. لاحظت الورقة أن البرامج والسياسات التنموية ما فتأت تتعاقب وتتوالد في أغلب بلدان العالم ولكنها في كل مرة تنتهي إلى نتائج ضعيفة تكون بدورها دافعا لتغيير الاستراتيجيات وإقامة الخطط . ذلك في الحقيقة ما حكم التنمية في تونس خلال الخمسين سنة الأخيرة والتي نروم عبر هذا العمل تتبع مساراتها واستقصاء آثارها عبر مقارنة سوسيولوجية تعتبر التنمية عملية متكاملة وتؤمن بأهمية مشاركة كل الفاعلين في الجهود التنموية .

3. تناولت الورقة التجربة التونسية وقسمتها إلى مرحلتين : مرحلة أولى اضطلعت فيها الدولة بالدور الأهم في عملية التنمية، بل إن الدولة احتكرت الفعل التنموي واعتبرته مجال فعلها الاستراتيجي بوصفها الفاعل السياسي والاقتصادي الوحيد والقادر على تأمين احتياجات التحديث وهي مرحلة يمكن تسميتها "بدولنة التنمية". أما المرحلة الثانية، فقد تميزت بتراجع دور الدولة في عملية التنمية سواء على مستوى التسيير أو الاستثمار أو التمويل. وبما أن هذه المرحلة قد تزامنت مع تزايد ما يعرف في أدبيات علم الاجتماع السياسي بـ"تملص الدولة" من المجالات الاجتماعية من تعليم وصحة وتشغيل ، فإن التجربة التنموية التونسية قد قامت في العقدين الأخيرين على ما اصطلاحنا عليه باستراتيجية "فردنة التنمية".

4. تقوم استراتيجية "فردنة التنمية" أساساً على مزيد من تحميل الفرد لمسؤوليته ليس فقط فيما يتعلق بحياته الشخصية أي بوصفه "إنساناً" بل وكذلك فيما يتعلق بحياته المدنية أي بوصفه "مواطناً" له الحق في أن يتعلم ويعمل ويتلقى الخدمات الصحية وعليه واجب الاستثمار والمبادرة والتنمية. فالفرد وفق هذه الاستراتيجية مدعو ليس فقط إلى تأمين احتياجاته من تعليم وصحة وشغل، أي إلى القيام على تنمية نفسه، بل وكذلك إلى المساهمة في الجهود التنموي الوطني.

5. وخلصت الورقة إلى القول إن التجربة التنموية المنتهجة بتونس منذ ما يُقارب الخمسين سنة لم تتمكن بعد من إدراك النتائج التي رمت إليها كل الاستراتيجيات المعدة للغرض. وإذا كان الخطأ الأكبر الذي يميز المرحلة الأولى يكمن بالأساس في سيطرة الدولة على المجال التنموي عموماً وترددها في فسح المجال أمام الرأسمال الخاص، فإن ما يجعل من الاستراتيجية التنموية المنتهجة خلال المرحلة الثانية تعرف عديد الصعوبات من يكمن بالأساس في الإفراط في التعويل على القطاع الخاص وعدم التفتن لما يمكن أن ينتج عن ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة لعل أهمها المنافسة غير المتكافئة والبطالة.

6. ولاحظت الورقة أن التنمية تتطلب ضمان مشاركة كل الفاعلين في الجهود التنموي بدءاً بالدولة ووصولاً للأفراد ومروراً بالمجتمع المدني. فدور الرأسمال الخاص لا يمكن نفيه ولا حتى التشكيك في جدواه ، ولكنه مع ذلك يحتاج إلى دولة قوية قادرة على التدخل الفوري متى ظهرت الحاجة لذلك، هو يحتاج دون شك إلى مؤسسات اجتماعية فاعلة ومجتمع مدني ناضج.

ورقة حول "الكويت: دور القطاع الخاص وتحديات اقتصاديات الريع"

عامر التميمي

1. تتكون هذه الورقة من 14 صفحة كتبت كمتن متصل فيما عدا الخلاصة (ص 14). وتناولت الورقة التطور التاريخي للقطاع الخاص الكويتي، وتناولت قضايا تعزيز دور القطاع الخاص. بدأت الكويت ككيان سياسي منذ منتصف القرن الثامن عشر وبمجم سكاني محدود جدا. وحتى مطلع الخمسينيات من القرن الماضي لم يتعدى عدد سكان الكويت الـ 150 ألف نسمة، من ضمنهم الوافدون الذين قدموا إلى البلاد بعد بداية إنتاج وتصدير النفط عام 1946.

2. اعتمد القطاع الخاص، المكون من عائلات تجارية تقليدية، قبل النفط، على تعاملات مع الهند والعراق وشرق أفريقيا. وقد ساهمت الطبقة التجارية في تطوير البلاد حيث أقامت المدارس، ومنذ ثلاثينات القرن الماضي طورت عدد من الشركات مثل شركة للنقل وأخرى لإنتاج الكهرباء وغير ذلك من أنشطة حيوية. في ذات الوقت عملت العائلات التجارية في الكويت على المطالبة بالحقوق السياسية والمشاركة في اتخاذ القرارات الأساسية في البلاد وتبع عن ذلك قيام مجلس الشورى والمجلس التشريعي في عامي 1921 و 1938 وإن لم يستمر طويلا.

3. بعد بداية عصر النفط عمل القطاع الخاص على بناء نظام اقتصادي يمكن من الاستفادة من إيرادات النفط وتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام ولذلك أسست الكثير من الشركات في قطاع النفط والمرافق والخدمات والصناعات التحويلية والمصارف. لكن زيادة إيرادات النفط بعد الصدمة الأولى عام 1974 دفع إلى تعزيز دور القطاع العام وتوسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

4. وتطورت الأمور منذ نهاية ثمانيات القرن الماضي، وبعد تراجع أسعار النفط، ودفعت إلى التفكير بإمكانية الاستفادة من دور القطاع الخاص وإنجاز مشروع تخصيص واسع للعديد من الأنشطة التي يضطلع بها القطاع العام. وقد تعززت هذه التوجهات بعد الغزو العراقي للكويت، وجرى تحويل مساهمات حكومية مملوكة للدولة في العديد من الشركات للقطاع الخاص عن طريق بيعها مباشرة أو من خلال الأكتاب العام.

5. ما يعطل الإصلاح الهيكلي هو طغيان الفكر الريعي وفلسفة الرعاية الحكومية والتي أدت إلى زيادة الاعتماد على الإنفاق العام وتوفير الوظيفة الحكومية للمواطنين والسكن و الخدمات التعليمية والصحية والدعم المتنوع. بيد أن الاستمرار في هذا النمط الاقتصادي لا بد أن يزيد من التكاليف على الخزينة العامة والتي تعتمد في تمويلها على إيرادات النفط مما يعرض البلاد إلى مخاطر هامة في المستقبل عندما تتراجع تلك الإيرادات ، كما هي الحال في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة.

6. إن المطلوب هو إنجاز إصلاح هيكلي يعيد للقطاع الخاص دوره الحيوي ويعزز من مساهماته في الناتج المحلي الإجمالي ويمكن من توظيف العمالة الوطنية في مختلف منشآت القطاع الخاص. كذلك لا بد من إفساح المجال أمام القطاع الخاص الأجنبي للعمل في الكويت والشراكة مع القطاع الخاص الوطني. كما هو معلوم أن التحويل يجب أن يتم على أسس منهجية وبتدرج وبأخذ بنظر الاعتبار الأوضاع المحلية وضرورة الاهتمام بالآثار الاجتماعية والسياسية المستحقة لعملية التحويل .

ورقة حول "برنامج الإصلاح الاقتصادي وأثره على القطاع الخاص في اليمن"

منصور البشيرى

1. اشتملت هذه الورقة على ثمانية أقسام على النحو التالي : مقدمة (ص 2-4)؛ والتوجهات الحكومية نحو القطاع الخاص (ص 4-6)؛ والقطاع الخاص وبرنامج الإصلاح الاقتصادي (ص 6-12) ؛ ودور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية (ص 12-21)؛ والتحديات التي تواجه القطاع الخاص (ص 21-23)؛ والرؤية المستقبلية لتعزيز دور القطاع الخاص في اليمن (ص 24 - 26)، والمتطلبات اللازمة للنهوض بالقطاع الخاص (ص 26 - 30)، ونتائج الدراسة (30-31).

2. تنطلق الورقة من ملاحظة أن موضوع الإصلاح الاقتصادي يحتل جزءاً مهماً من الجدل والنقاش الدائر على الصعيدين الاقتصادي والسياسي في الكثير من البلدان، وبالذات البلدان التي طبقت برامج للإصلاحات الاقتصادية وفق رؤية كل من صندوق النقد والبنك الدوليان، وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى مناقشة وتحليل أثر سياسات وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي على القطاع الخاص في اليمن.

3. من أجل الوصول إلى تقييم أثر سياسات وإجراءات البرنامج على القطاع الخاص تم التطرق إلى التعريف بالتوجهات الحكومية اليمنية نحو توسيع دور القطاع الخاص، وبيان أهداف ومراحل برنامج الإصلاح الاقتصادي في اليمن الذي تم تبنيه في العام 1995 بدعم ومساندة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

4. قامت الورقة بتحليل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية اليمنية من خلال النظر إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1990 - 2007)، ومساهمته في الاستثمار (كسبة من إجمالي الاستثمار وكسبة من الناتج المحلي الإجمالي)؛ ومساهمته في هيكل الصادرات. ورصدت الورقة التحديات التي يواجهها القطاع الخاص أثناء ممارسته لأنشطة ومهامه.

5. لاحظت الورقة أن المتطلبات اللازمة للنهوض بدور القطاع الخاص في اليمن تشمل على تهيئة البيئة الاقتصادية، وتنمية القطاع الصناعي الخاص، وتعزيز فرص ولوج الأسواق الدولية، وتأهيل المنظمات الداعمة للقطاع.

6. خلصت الدراسة إلى أن سياسات وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تنفيذها في اليمن منذ العام 1995 وحتى نهاية المرحلة الثالثة من البرنامج عام 2005 وما تلاها من سنوات تضمنتها الدراسة، قد أسهمت وبصورة إيجابية في توسع وزيادة نشاط القطاع الخاص في اليمن وإن كان مستوى وحجم الزيادة أقل من طموحات وأهداف البرنامج.

ورقة حول "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية"

صالح السحيباني

1. اشتملت هذه الورقة على أربعة أقسام على النحو التالي: مقدمة (ص 2-3)؛ وظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (ص 3-9)؛ والدور التنموي للشركات (ص 9-16)؛ وخاتمة (ص 16-18).

2. تلاحظ الورقة أن هنالك توافق عام على أنه يقع على عاتق الشركات إدراك مسؤوليتها تجاه المجتمع، كما أنه في ذات الوقت تعتبر شريكة مع الحكومات في تنمية المجتمعات وتطورها. وهنا يجب التأكيد على ضرورة ترسيخ الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص بحيث لا تستمر النظرة القديمة، التي كانت تصور العلاقة بينهما وكأنهما ضدان أو متنافسان أو سيران في اتجاهين مختلفين نحو هدفين مختلفين بل على العكس، فقد صار من المهم أن تدرك الحكومات

وشركات القطاع الخاص أنهما يجب أن يسيرا في اتجاه واحد ونحو تحقيق هدف مشترك للمجتمع وأن يتكاملا بشكل يجعل كلا الطرفين يستفيد من الآخر ويفيد المجتمع.

3. وتلاحظ الورقة أيضاً أن المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد عمل خيري أو تقديم تبرعات مالية للمحتاجين، فقد يكون جزء من هذه المسؤولية الاجتماعية عمل خير، ولكن هناك جزء آخر هو اجتماعي واقتصادي؛ فمشاركة الشركات في المجتمع ستفيد كثيراً في كسر الحواجز بين الشركات وبين مكونات المجتمع وبالتالي ستخلق علاقة إيجابية بين المجتمع والشركات. وقد يساهم بشكل أو بآخر في الحد من المشكلات التي تشهدها الأسواق، وخصوصاً في ارتفاع الأسعار وصعوبة الحياة التي يعاني منها كثير من أفراد المجتمع بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة.

4. وتوصلت الورقة إلى أنه على الرغم من الاهتمام المتنامي من الشركات السعودية بموضوع المسؤولية الاجتماعية إلا أن الأنشطة محدودة وتحتاج إلى الكثير من التنسيق، وأن محفزات السوق للمسؤولية الاجتماعية للشركات تبدو ضعيفة في المملكة العربية السعودية، خصوصاً فيما يتعلق بالغياب الواضح لآليات واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية داخل غالبية الشركات التي تساهم وتشارك في تلك الأنشطة؛ وأن تطبيقات ونماذج الشركات لا تعكس الاستخدام الأمثل للمسؤولية الاجتماعية بطريقة خلاقة ورائدة.

ورقة حول "تأثير الخصخصة على الأداء المالي للوحدات المخصصة في السودان 1990 – 2002: دراسة تطبيقية"

زروق عثمان

1. تشمل هذه الورقة على ستة أجزاء: مقدمة (ص 1-2)؛ واستعراض أدبيات الأداء المالي للوحدات المخصصة (ص 2-4)؛ وخلفية حول الخصخصة في السودان (ص 4-6)؛ والمنهجية والمعلومات المستخدمة (ص 6-8)؛ والنتائج التطبيقية (ص 8-9)؛ وملاحظات ختامية (ص 9-10).

2. هدفت الورقة إلى استجلاء أثر برنامج الخصخصة الذي نفذته الحكومة السودانية خلال الفترة 1992 – 2002 على الأداء المالي للوحدات الإنتاجية الحكومية التي تم نقل ملكيتها للقطاع الخاص وذلك باستخدام عينة ممثلة لمثل هذه الوحدات من مختلف قطاعات الاقتصاد. هذا وقد لاحظت الورقة أن الحكومة قد تبنت برنامجاً واسعاً للخصخصة بهدف زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد السوداني تحت فلسفة اقتصادية رمت إلى إطلاق عنان آلية الأسواق في عملية تخصيص الموارد.

3. اشتملت العينة التي استخدمت على 18 وحدة تم نقل الملكية فيها إلى القطاع الخاص خلال الفترة تحت الدراسة وتوفرت لكل منها معلومات لثلاث سنوات سابقة وثلاث سنوات لاحقة لتاريخ عملية الخصخصة ، وذلك لتتمكن الورقة من تطبيق منهجية مقارنة ما قبل - وما بعد .

4. لتطبيق المنهجية استخدمت الورقة عدداً من مؤشرات الأداء المالي للوحدات المعنية مقسمة إلى ست مجموعات هي : الربحية (بثلاثة مؤشرات فرعية)، والكفاءة التشغيلية والاستثمار (مؤشرين لكل) ، و الإنتاج ، والأرباح الموزعة، والرفع المالي (مؤشر لكل) .

5. عُرِّفَت المؤشرات الفرعية التي استخدمت على ما يلي :

أ . الربحية : تم قياسها من خلال: العائد على المبيعات، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية .

ب . الكفاءة التشغيلية: تم قياسها من خلال مؤشرين هما : نسبة المبيعات للعامل ومتوسط إنتاجية العامل .

ت . الأرباح الموزعة: وتم قياس هذا المؤشر بالأرباح الموزعة كنسبة من صافي الدخل .

ث . الرفع المالي : وتم قياسه بنسبة الديون إلى إجمالي الأصول .

ج . الاستثمار: وتم قياسه بمؤشرين هما نسبة الإنفاق الاستثماري لإجمالي المبيعات، ونسبة إجمالي الأصول .

6. هذا وقد تم تقييم الأداء خلال الفترة تحت الدراسة بتطبيق اختبارت- الإحصائية على متوسطات المؤشرات للفترتين تحت الدراسة ، وأوضحت النتائج أنه لم يطرأ تحسن ذو معنوية إحصائية على أي من المؤشرات المالية الفرعية المذكورة أعلاه بعد عملية الخصخصة، وذلك فيما عدا مؤشر نسبة المبيعات للعامل، الأمر الذي يعني أنه خلال الفترة تحت الدراسة لم تتمكن عملية انتقال ملكية الوحدات الإنتاجية إلى القطاع الخاص من تحقيق أهداف صناع القرار . وتؤيد هذه النتيجة نتائج مشابهة حول السودان تم الوصول إليها فيما سبق .